ورقة سياسات عامة

محورية تعز في عملية السلام

باسم الحاج
2026

الفهرس

التعريف بالباحث	3
شكر وتقدير	3
الملخص التنفيذي	4
المقدمة	6
الخلفية والسياق	7
جنايات الحرب والحصار على محافظة تعز وتأثيراتها المختلفة	9
الخدمات الحيوية	9
الخدمات الصحية	11
قطاع التعليم	12
استنزاف الشباب	13
الآثار الاقتصادية للحرب والحصار	12
آثار الحرب على النساء والعدالة الجندرية	14
الجماعات الدينية في مواجهة الفضاء السياسي والمدني في محافظة تعز	15
خارطة تعز العسكرية: سلطات متعددة وموارد منهوبة	16
جهود الوساطة المحلية لبناء السلام وإدماج العدالة الانتقالية	20
العوائق التي أثرت على استمرار جهود لجان الوساطة المحلية	24
فرص تنشيط الوساطة المحلية	25
مقاربات عملية بناء السلام في محافظة تعز	26
الحلول المقترحة	30
التوصيات	33

التعريف بالباحث

باسم الحاج، سكرتير أول منظمة الحزب الاشتراكي اليمني في محافظة تعز، وعضو لجنة المصالحة والسلم الاجتماعي، لديه العديد من الأبحاث والدراسات السياسية والفكرية والحقوقية، و منخرط بشكل فاعل في العمل السياسي، وجهود المصالحة وعمليات بناء السلام في اليمن.

شكر وتقدير

يتقدم الباحث بالشكر والتقدير لكلٍّ من الأستاذة هيام حمود على جهودها اللوجستية المبذولة في فترة إعداد الورقة، القاضية اشراق المقطري، وزيرة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان على الملاحظات المقدمة منها، راشد محمد على الملاحظات الفنية والجهد التحريري للورقة.

للمزيد من المعلومات، يُرجى التواصل مع:

منظمة مبادرة مسار السلام

منظمة تستضيفها جامعة أوتاوا، مركز أبحاث وتدريب حقوق الإنسان، الواقع في 57 لويس باستور برايفت، أوتاوا، ON K1N 6N5، كندا

info@peacetrackinitiative.org

حقوق النشر

جميع الحقوق محفوظة لمنظمة مبادرة مسار السلام وباسم الحاج © 2025

- هذه الورقة نتاج عمل مشترك بين منظمة مبادرة مسار السلام والمؤلف، تحتفظ منظمة مبادرة مسار السلام بحقوق النشر المؤسسية ويحتفظ المؤلف بالحقوق المعنوية لملكيته الفكرية.
- يسُمح بإعادة إنتاج هذه الورقة أو توزيعها بشكل محدود لأغراض البحث أو السياسات أو المناصرة، شريطة الإشارة المناسبة إلى المصدر وعدم تعديل النص.
- يحتفظ المؤلف بالحق في أرشفة العمل أو الاستشهاد به أو تكييفه للاستخدام التعليمي غير التجاري، أو لعرضه في المؤتمرات، أو نشره في أعمال أكاديمية، بشرط الإشارة إلى المصدر الأصلي.
- على أي طرف ثالث يرغب في إعادة استخدام العمل أو توزيعه أن يحافظ على النص دون تعديلات، وأن يشير إلى كل من منظمة مبادرة مسار السلام والمؤلف بالاسم ، وأي استخدام تجاري أو تعديل مسبقاً يتطلب الحصول على موافقة منظمة مبادرة مسار السلام.

الملخص التنفيذي:

تتميز محافظة تعز بمجموعة من المقومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والعسكرية والخصائص الجغرافية المتنوعة منحتها خصائص جيوسياسية واستراتيجية استثنائية تضعها مجال وفضاء فيه من الديناميكيات المحفزة للصراع مثل ما فيه من مقومات تشييد تجربة سلام ملهمة. منذ مارس 2015، شهدت المحافظة معارك شرسة بين القوات الحكومية المدعومة من التحالف بقيادة السعودية والإمارات، وجماعة الحوثيين، التي فرضت منذ أغسطس من نفس العام حصاراً خانقاً عليها، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الإنسانية.

حالياً، تتقاسم القوات الحكومية وجماعة الحوثي السيطرة العسكرية على المحافظة، مما يخلق تداخلات معقدة في مناطق السيطرة، ويعبر عن تعقيدات المشهد العسكري والسياسي بأبعاده المحلية والإقليمية والدولية. وعلى الرغم من الظروف الصعبة، لا تزال تعز تحتفظ بنشاط سياسي وحزبي فريد على مستوى اليمن، مع بقاء منظمات المجتمع المدني نشطة، وبروز مبادرات محلية للوساطة، مما يؤهلها لتكون نموذجاً يُحتذى به في تحقيق السلام، وفي هذا السياق المتداخل والمتشعب بكثرة الفاعلين المحليين و الإقليميين، تبرز محافظة تعز كنموذج مصغر للحالة اليمنية الراهنة.

وكانت مفاوضات السلام التي عقدت في السويد عام 2018 قد تناولت بعض القضايا المتعلقة بطرق تعز وفتحها، ولكن تم ذلك –للأسف- دون الإحاطة بكل ما يتعلق بملف الحصار. إهمال هذا الملف على طاولة المفاوضات وما يحتويه من معاناة متفاقمة لعدد كبير من السكان سيكون دوماً مؤشرا غير مريح، كون إحراز أي تقدم حقيقي في ملف السلام لن يأتي عبر مفاوضات لا تتضمن آليات ضامنة لتصفية البنية التحتية للحرب وإزالة المعاناة الإنسانية التي فرضتها.

تخلص الورقة إلى أن تصميم عملية سلام محلية في محافظة تعز يجب أن تتضمن مستويين:

المستوى الأول:

حلحلة ملف الحصار المفروض من جماعة الحوثيين، والذي سيأخذ منحى تفاوضي بشقه الإنساني والتنموي، وهو المتاح حالياً في ظل بقاء الشق السياسي مؤجلاً.

أما المستوى الثاني:

فيتطلب أن تمضي مقاربات الشرعية في بناء السلام الداخلي بمحافظة تعز وفقاً لما يعزز سيادة ونفوذ السلطة المحلية وبما يمنع احتمالية أي صدامات بينية، ويرافق ذلك جهود مع المكونات العسكرية في المحافظات الجنوبية آنذاك، لبناء تفاهمات متعلقة بالشق الأمني والعسكري، علاوة على أن تفكيك الحصار عن تعز يتطلب استراتيجية تستثمر المقومات الحيوية والتنموية في الشريط الساحلي للمحافظة، بما في ذلك إعادة احياء مشروع محطة تحلية المياه، وتطوير ميناء المخا، وبناء محطة مركزية للكهرباء النظيفة، وتشغيل المطار.

المقدمة

اندلعت الحرب الحالية في لحظة مفصلية من تاريخ اليمن، كان اليمنيون قد أنجزوا خلالها ما يمكن أن يكون في أي وقت قريب بمثابة عقد اجتماعي جديد، يشتمل على تصوراتهم ويؤسس للدولة التي يطمحون لها.

بمرور الوقت توسعت رقعة الحرب وطال أمدها، وبطول هذا الأمد، اجتمعت عدد من العوامل والمصالح والمحفزات المحلية والإقليمية والدولية التي أفضت إلى ترسيخ حالة من اللاسلم واللاحرب، ولكن مع بقاء خيارات الحرب المفتوحة التي من الممكن أن تندلع في أي لحظة قائمة. من هذه العوامل والمحفزات: موقع اليمن الجيوسياسي المرتبط بمصالح حيوية، انهيار البنية المؤسسية للدولة، تكون مصالح لقيادات المكونات العسكرية والمليشاوية التي أنتجتها الحرب والمستفيدة من هذا الوضع الذي يوفر لها مصدراً للريع والدخل والنفوذ تغذي اقتصادها الحربي منه، ارتهان الفاعلين المحليين الأساسيين لأطراف خارجية، إضعاف وتهميش القوى السياسية والمدنية والنسوية والضحايا في المفاوضات.

كل هذا جعل تصميم عملية سلام دائم وعادل تفضي إلى بناء دولة وطنية حديثة تحتكر السلاح وتقوم على المواطنة المتساوية وتضع حد نهائي للحروب الاهلية في سياق ادماج عدالة انتقالية، أمراً مرهوناً بإرادات ومصالح تفاهمات إقليمية ودولية. إزاء هذه الانسدادات لخيارات السلام التي ينشدها اليمنيون والذي عجزت النخب عن تلبيتها، أفرزت الحاجة الشعبية المحلية وخاصة في محافظة تعز، مبادرات تكافح من أجل انتزاع سلام تدريجي، تسعى لحلحلة عدد من ملفات الإنسانية، والخدمية الشائكة، ذات الصلة بنتائج الحرب والحصار. ولأن عملية السلام مسار طويل وشاق، تتطلب جهوداً شجاعة، فإن الرهان على مبادرات اجترحت هذا المسار الشائك والمعقد يتطلب بدوره تعاملاً جاداً معها للدفع بها قدماً.

تسلط هذه الورقة الضوء على عدد من الجهود والمبادرات في مستويات ومسارات السلام المختلفة في تعز، وتهدف إلى استكشاف الخيارات الواقعية لعملية بناء سلام محلية من خلال مبادرات قادرة على أن تحظى بموافقة الأطراف ناهيك عن الحصول على مواقف وموافقات بشأن حلحلة الملفات الإنسانية، كونها تدخلات لا تمس مصالح ونفوذ الأطراف المسيطرة. كما أن الخيارات المطروحة في هذه الورقة تقارب عمليات العدالة الانتقالية ضمن جهود الوساطات المحلية لبناء السلام والاستقرار من منظور تنموي محلي يراعي النوع الاجتماعي والنهج القائم على حقوق الإنسان.

الخلفية والسياق:

تقع محافظة تعز جنوبي غرب اليمن، وتتكون من 23 مديرية، وتطل على البحر الأحمر غرباً. اجتاحتها مليشيات جماعة الحوثيين عسكرياً مطلع عام 2015 ، بعد أشهر من انقلابها على التوافق الوطني وإسقاطها وسيطرتها على العاصمة صنعاء. وبعد قتال عنيف ومعارك دامية لم تستطع أن تفرض عبرها سيطرتها الكاملة على المحافظة فرضت الجماعة حصاراً خانقاً على تعز خلّف أوضاع مأساوية ألقت بظلالها على الشق الإنساني. وترتب على هذا الاجتياح والحصار أن أصبح المحيط الجغرافي الذي يحتوى على أعلى كثافة سكانية في البلاد مطوقاً بأكبر عدد من التشكيلات العسكرية في اليمن.

يضم هذا الطوق قوات جماعة الحوثيين المتواجدة في الأجزاء الشرقية والشمالية من المحافظة وفي محافظة إب، وكذلك في أجزاء من محافظة الضالع شرقاً، بالإضافة إلى قوات المجلس الانتقالي الجنوبي سابقاً وقوات العمالقة في محافظة لحج جنوباً، وقوات المقاومة الوطنية التابعة لطارق صالح، وقوات العمالقة والقوات التهامية في الشمال الغربي. على المستوى الداخلي تتقاسم السيطرة على محافظة تعز عدة تشكيلات عسكرية. وقد أفرزت الحرب إعادة تموضع لبعض هذه القوى وفق خارطة تعكس حجمها وثقلها العسكري، ومستوى الارتباط والدعم الإقليمي لها.

وقد أدى التوقف النسبي للمعارك العسكرية على خطوط المواجهة في تعز مع استمرار سيطرة جماعة الحوثيين عسكرياً على سبع مديريات، إلى استمرار الحصار على المحافظة[1]. تقوم جماعة الحوثيين بقطع ثلاثة طرق رئيسية تربط تعز بمحافظات: صنعاء، عدن، الحديدة. وأكثر من عشر طرق داخلية تربط أجزاء المحافظة ببعضها. وقد جعل هذا الوضع عدداً كبيراً من السكان مضطرين دوماً لعبور طرق فرعية شاقة تمر عبر سلاسل جبلية شاهقة من أجل الوصول إلى منازلهم أو أعمالهم أو لإدخال احتياجات المدينة من الغذاء والدواء والمشتقات النفطية وغيرها[2]. لكن حتى في ظل هذا الوضع، لا تزال محافظة تعز تتمتع بمجموعة من المقومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والعسكرية،كما تتمتع بخصائص جغرافية متنوعة تمنحها مميزات جيوسياسية واستراتيجية استثنائية تضعها في مجال وفضاء فيه منالديناميكيات المحفزة للصراع مثل ما فيه من الفرص والممكنات التي

1 تسيطر جماعة الحوثيين على سبع مديريات في محافظة تعز، هي: حيفان، خدير، ماوية، التعزية، شرعب السلام، شرعب الرونة، وأجزاء من مديريات صالة، ومقبنة.

2 خارطة الطرق الرئيسية والفرعية المغلقة, شركة ديب روت الاستشارية، 2023، https://acrobat.adobe.com/id/urn:aaid:sc:AP:cc41d513-8739-4514-9629-0ebe4aee960f.

تتيح لها تشييد تجربة سلام ملهمة. تحتل محافظة تعز المركز الأول في نسبة السكان على مستوى اليمن، فقد بلغ عدد سكانها – حسب آخر تعداد سكاني عام 2004- مليونان وأربعمائة ألف نسمة، ويشكل هذا نسبة 12.2% من إجمالي سكان الجمهورية، مع متوسط نمو سكاني يقدر بنسبة 2.5%، ما يعني أنه بحلول العام 2017 كان من المتوقع أن يصل عدد سكان محافظة تعز 4.14 مليون نسمة. وهذا المخزون البشري الهائل مثلما يعني وجود عدد كبير من الشباب المجندين والمنخرطين في الصراع فهو يعني أيضاً امتلاك المحافظة لعدد كبير من الخبرات المهنية والعملية والفنية المتخصصة.

وتحتضن المحافظة أهم مراكز الأنشطة الصناعية والتجارية، كما أنها مؤهلة لتنمية وتنويع أنشطتها الصناعية والتجارية بفضل جملة من المقومات. وتتسم تعز أيضاً بتنوع مناخها وتضاريسها، وفيها عدد من المعالم السياحية التاريخية والدينية والثقافية والطبيعية التي تجعلها قابلة لأن تكون وجهة سياحية، كما تتوفر في باطن أراضيها- بحسب الدراسات الجيولوجية- تسعة أنواع من المعادن التي تدخل في الصناعات الحيوية. ومن مساحتها التي تصل إلى ما يزيد عن 10 آلاف كيلو متر مربع، هناك أراضي خصبة واسعة مخصصة أو قابلة لتخصيصها للزراعة بما يجعلها قادرة على تحقيق الأمن الغذائي.

ومن المعروف أن محافظة تعز تُعدُّ منطلقاً أساسياً وفاعلاً للحركات السياسية والمدنية والنقابية، والثقافية ويمكن أن يترجم ذلك إلى تأثير ونفوذ ناعم على مستوى البلد. وجغرافياً تكتسب تعز أهمية استراتيجية نتيجة لموقعها في جنوب غرب اليمن، الذي يربط الشمال والجنوب، كما تتصل بمحافظة الحديدة من الشمال الغربي، وبمحافظة لحج جنوباً، وبمحافظة الضالع شرقاً، وشمالاً بمحافظة إب، وسط اليمن، بالإضافة إلى أنها تطل على البحر الأحمر غرباً، وتتمتع بشريط ساحلي يمتد طوله (138كم)، وبعمق يصل 60 كم^3، ومنافذ بحرية أهمها ميناءا المخا وذوباب. هذه الجغرافية الفريدة لتعز، المتصلة بالشريط الساحلي الاستراتيجي الذي يطل على مضيق باب المندب، وتمر عبره 12% من التجارة العالمية، وباتصالها المباشر بعدد من المحافظات، وتحديداً عدن والمحافظات الجنوبية،وإلى جانب امتلاكها لسلسلة مرتفعات جبلية

3 أ. د. محمد علي قحطان، "الشريط الساحلي لمحافظة تعز المقومات الاقتصادية وأهميتها التنموية"، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، جامعة تعز، العدد 4، ديسمبر 2018، ص153.

ذات أهمية أمنية وعسكرية، منحها أهمية استثنائية، كما أن الكثافة البشرية الفتية جعلها خزان بشري رافد لمختلف المكونات العسكرية التي نشأت مع الحرب، غير أنه من الممكن أن تكون هذه الكثافة السكانية مدخلاً لبناء سلام مستدام، وذلك في حال ربطها بمصالح حيوية اقتصادية ومعيشية، وبوجود تنمية حقيقية يستفيدون منها السكان.

جنايات الحرب والحصار على محافظة تعز وتأثيراتها المختلفة:

امتد تأثير حالة الحرب القائمة والحصار المفروض على محافظة تعز، ليطال الخدمات الأساسية كالمياه والنظافة والبيئة، والصحة، والكهرباء وغيرها، وخلّفت أضراراً صحية وبيئية واقتصادية وزراعية، وغيرها.

الخدمات الحيوية:

النظافة والبيئة

تأثر قطاع النظافة والبيئة في محافظة تعز، فقد تعرضت المعدات الأساسية لجمع النفايات للنهب من قبل جماعة الحوثيين، واستحوذت الجماعة على إيرادات على صندوق النظافة في منطقة الحوبان، ومنعت إخراج وتصريف المخلفات من المدينة إلى المكب الرئيسي الواقع تحت سيطرتها، كما يسيطر نافذون في السلطة المحلية وقيادات جماعات مسلحة تابعة للقوات الحكومية على بعض موارد الصندوق، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الصحية والبيئية وانتشار عدد من الأوبئة نتيجة تكدس النفايات في الشوارع وعبارات تصريف مياه الأمطار.

وأثر ذلك سلباً على استعادة صندوق النظافة لنشاطه، ونتج عن استحداث مكب جديد للنفايات بالقرب من المناطق السكنية والأراضي الزراعية زيادةٌ في المخاطر على السكان والبيئة. كما أدى الانتشار الواسع للألغام والعبوات المتفجرة في الأراضي الزراعية إلى عرقلة وصول المزارعين إلى أراضيهم واستغلالها. ووفقاً للتقارير، فقد بلغت المديريات الملوثة بزراعة الألغام في تعز (17) مديرية، تسببت بـ 592 قتيلاً و1309 جريحاً، كما تضررت 488 منشأة سكنية وتجارية و114 وسيلة نقل[4].

4 حصار تعز مأساة إنسانية، تقرير، المركز الأمريكي للعدالة (ICJ)، يوليو 2024، ص14، رابط: https://n9.cl/wz5no

المياه والصرف الصحي

منذ اندلاع الحرب في تعز وفرض الحصار في عام 2015، توقفت إمدادات المياه إلى المدينة، التي كانت تُضخ من خمسة أحواض رئيسية شمال المدينة. وحالياً، يقع اثنان من هذه الأحواض تحت سيطرة جماعة الحوثيين التي تمنع ضخ المياه إلى المدينة، ويقع اثنان آخران في خطوط النزاع، ولا تستطيع مؤسسة المياه الوصول إليهما. ولم يبقَ سوى حوض واحد فقط تحت سيطرة المؤسسة. واليوم، لا يعمل سوى 21 بئراً من أصل 91 بئراً تابعة لمؤسسة المياه، مما يجعل الوصول إلى المياه محدوداً. ويعتمد السكان على المياه التي توفرها المنظمات غير الحكومية أو على شراء المياه عبر صهاريج، مما يزيد من الأعباء المالية على المواطنين[5].

حتى عام 2014، كانت المؤسسة تقدم خدماتها لأكثر من نصف مليون مشترك، وتوفر (6,430,000) لتر مكعب من المياه سنوياً، يغطي 61% من احتياجات سكان المدينة، وانخفاض انتاجها السنوي ليصل إلى 900,000 لتر مكعب عام 2020 [6]. ويفاقم استمرار الحصار وانقطاع المياه المعاناة الإنسانية، خاصة وأن أزمة المياه في تعز كانت قائمة قبل اندلاع الحرب. وعلى الرغم من الأهمية الملحة والحساسة لملف المياه في تعز، لم يتم تناوله في أي من المشاورات والمفاوضات الأممية المتعلقة بالسلام في اليمن.

الكهرباء

انقطعت الكهرباء بالكامل عن تعز في مايو 2015م[7]، وما زالت هذه الحالة مستمرة. كما تعرضت الشبكة العامة للكهرباء للانهيار، وتضررت بنيتها التحتية نتيجة للنهب المنهجي[8]. ويتطلب إعادة قطاع الطاقة الكهربائية ما بين 86 و 105 مليون دولار خلال فترة إعادة تأهيل متوسطة الأجل، وما بين 107 إلى 131 مليون دولار على مدى خمس سنوات[9].

5 هيومن رايتس ووتش، "الموت أرحم من هذه الحياة"، تقرير، 8 ديسمبر/كانون الأول 2023، https://www.hrw.org/ar/report/2023/12/08/386666

6 "برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية". "ملف التنميط الحضري: تعز"، اليمن، 2020. https://linksshortcut.com/sCKdK

7راشد محمد& هاشم نعمان، "أولوية عودة الكهرباء إلى مدينة تعز"، ورقة سياسات عامة، منظمة طور مجتمعك، أكتوبر، 2022، ص3، https://n9.cl/3mt5qu

8 مجموعة البنك الدولي، تقييم الاحتياجات الديناميكية في اليمن: (DNA)، المرحلة (3)، 2018.

ونظراً للخسائر الفادحة، والمناخ الأمني المعقد، والتكلفة المرتفعة، عجزت مؤسسة الكهرباء عن استئناف خدماتها في تعز[10]، ووقعت معداتها في يد القطاع الخاص غير منظم يقوم بتوليد وبيع الكهرباء بأسعار مرتفعة في المدينة والحوبان. كما عرقل الفساد الجهود الرسمية والمبادرات غير الرسمية لمعالجة ملف الكهرباء. ورغم وجود إمكانيات لإنتاج طاقة كهربائية نظيفة من الرياح في مدينة المخا، إلى جانب وجود مانحين لدعم الطاقة الشمسية، إلا أن غياب التوجهات الرسمية واستثمار بعض النافذين في الكهرباء التجارية، يحول دون استعادة الكهرباء العمومية، الأمر الذي يتطلب تضمين هذا الخيار في مفاوضات السلام لتحييد هذه الخدمة عن أي عمليات عسكرية.

الخدمات الصحية :

تعرض القطاع الصحي في محافظة تعز لأضرار تقدر بحوالي 42.5 مليون دولار[11]. فقد تضررت حوالي 50% من المنشآت الصحية بشكل كلي أو جزئي، مما أدى إلى نقص حاد في الأدوية وهجرة الكوادر الطبية، وتراجعت نسبة التغطية الطبية من 2.1 إلى 1.9 طبيبٍ لكل 10,000 شخص[12]. كما أثر الحصار المستمر وإغلاق الطرق بشكل كبير على قدرة وصول المرضى إلى المستشفيات الرئيسية والمراكز الطبية المتخصصة في المدينة. منذ بداية الحصار حتى عام 2023، توافد على مراكز غسيل الكلى 1,331 حالة، وبلغت تكلفة وصولهم حوالي 22,316,808 دولار. ومنذ إعادة فتح مركز الأمل لعلاج الأورام في عام 2020 حتى يوليو 2023، استقبل المركز 4,952 حالة، وكانت تكلفة تنقلهم 4,327,382 دولار، وبلغت تكلفة نقل أدوية السرطان سنويًا 16,200,000 دولار[13]. وتجلّى تأثير هذه الأوضاع بوضوح من خلال التدفق الكبير للمواطنين من منطقة الحوبان وزيادة إقبالهم على المنشآت الطبية في مدينة تعز بعد فتح منفذ جولة القصر للمشاة في 13 يونيو 2024. [14]

9 مجموعة البنك الدولي، تقييم الاحتياجات الديناميكية في اليمن: (DNA)، المرحلة الثانية، 2018.

10 تقرير رصد أضرار النزاع المسلح على الخدمات العامة – تعز. مؤسسة المرود للتنمية وحقوق الانسان – مؤسسة تمدين شباب. بتمويل الصندوق الوطني للديمقراطية NED. ديسمبر 2017.

11الخطة الاستراتيجية للاستعداد للتعافي وإعادة الإعمار، تعز، 2022 – 2024، مكتب التخطيط والتعاون الدولي – محافظة تعز، ديسمبر 2022.

12 خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تعز، 2023 – 2025، مكتب التخطيط والتعاون الدولي – محافظة تعز

13 "حصار تعز مأساة إنسانية"، تقرير، المركز الأمريكي للعدالة (ICJ)، يوليو 2024، ص23، رابط: https://n9.cl/wz5no

14 تقرير مكتب شؤون الحصار في محافظة تعز، 13 يوليو 2024.

قطاع التعليم:

أغلقت الحرب والحصار 31 مدرسة، مما أثر على 32,200 طالب وطالبة. كما نزح 10,464 معلماً، في حين تأثر التعليم الجامعي أيضًا بهجرة الكوادر التعليمية إلى دول الجوار، حيث انخفض عدد الأكاديميين من 2100 إلى 833. [15] وتؤثر كل هذه العوامل سلباً على العملية التعليمية وجودتها في المحافظة. كما تعمل جماعة الحوثيين في مناطق سيطرتها على تلقين الطلاب بمناهج ومفاهيم دينية طائفية مغذية لثقافة الحرب والكراهية. وفي المقابل تتنامى في مناطق الحكومة المعترف بها الجماعات الدينية المتشددة (السُنية) التي تقوم بنشر مفاهيم تناهض قيم المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان، وتنشر أفكار طائفية مضادة.

الآثار الاقتصادية للحرب والحصار:

الطرق البرية

لا تزال معظم الطرق الرئيسية في محافظة تعز مغلقة منذ منتصف عام 2015، بعد فرض جماعة الحوثيين حصاراً على المحافظة. يضطر السكان للعبور عبر طرق فرعية غير آمنة أسفرت عن تسجيل 561 حادثًا، نتج عنها 434 وفاة و 807 إصابات، مع خسائر مادية بلغت 511,612,028 دولاراً، وأثر الحصار على سلاسل الإمداد التجاري، مما رفع أسعار المواد والمنتجات في تعز بنسبة 1000% مقارنة بـ 35% في باقي المحافظات.[16]

المنافذ البحرية والجوية

تعرض ميناء المخا لهجمات متعددة، مما أعاق إعادة تشغيله وأدى إلى خسارة مساعدة صينية لتأهيله تقدر بـ 58 مليون دولار.[17] ورغم إنشاء مطار المخا كمنفذ جوي لتخفيف أعباء الحصار، فإن التهديدات الحوثية حالت دون تشغيله. وعلى الرغم من أن إعادة تأهيل مينائي المخا وذوباب، ومطار المخا، تعني انفراجة إنسانية للمحافظة، وتوفير موارد ضخمة. فإنه في حين أسفرت هدنة 2022، عن فتح مطار صنعاء وميناء الحديدة لسلطات الحوثيين، لم تشمل تحييد ميناء ومطار المخا من أي عمليات عسكرية، مما يفسر بقائهما تحت تهديد نيران الحوثيين.

15 "حصار تعز مأساة إنسانية"، مصدر سابق، ص31.
16 حصار تعز مأساة إنسانية، تقرير، المركز الأمريكي للعدالة (ICJ)، يوليو 2024، ص17، رابط: https://n9.cl/wz5no
17 مقابلة مع مسؤول في وزارة النقل اليمنية، ديسمبر 2024.

الموظفون والعمال

فصلت جماعة الحوثيين أكثر من 10,000 عسكري وأمني من أبناء تعز [18]، مما خلق أوضاعاً مأساوية لهذه الشريحة وأسرهم. كما أدى عدم استيعابهم في الجيش الحكومي إلى جعلهم عرضة للاستقطاب من قبل الجماعات المسلحة (في محاكاة لنموذج استقطاب أفراد الجيش العراقي المنحل من قبل تنظيمات مثل القاعدة وداعش) وهذا قد يكون سبباً في إنشاء مليشيات جديدة، واستبعاد الجيش النظامي. بالإضافة إلى ذلك، فقد ما يقارب من 9,000 عامل، بنسبة 50% من عمال القطاع الخاص وظائفهم، وتراجع النشاط التجاري بشكل كبير، حيث انخفض عدد المؤسسات من 100 إلى 17، وتوقفت 400 منشأة عن العمل.[19]

استنزاف الشباب:

أدى استمرار الحرب والحصار إلى تدهور الأوضاع الإنسانية بصورة مستمرة، وارتفعت نسبة الفقر بين سكان المحافظة من 36%، لتصل إلى 80%، وتجاوزت البطالة نسبة 90% من قوة العمل في المحافظة بدلًا من 46% قبل الحرب، [20] ومع جفاف المصادر الاقتصادية، أصبحت الحرب هي المصدر الوحيد للدخل المتاح أمام الشباب، فتحولت المحافظة إلى خزان بشري يرفد مختلف المكونات والتشكيلات العسكرية على امتداد خارطة الصراع في اليمن، واحتلت تعز النصيب الأكبر في عدد الأسرى والمعتقلين لدى جماعة الحوثيين بـ (1500) أسير[21]، بالإضافة إلى عدد من الجثث التي لم يتم التعرف عليها.[22]

إضافة إلى ذلك، أدى استمرار أمد النزاع في اليمن، وغياب آفاق الحل السياسي إلى استغلال الشباب وإرسالهم في منتصف عام 2024، للقتال ضمن القوات الروسية في أوكرانيا عبر شركة وهمية في سلطنة عمان،وتحت يافطات خادعة كالعمل في حراسة الشركات[23].

18 مقابلة مع قيادي في محور تعز العسكري، ديسمبر 2024.

19 "حصار تعز مأساة إنسانية"، مصدر سابق، ص36.

20 محمد قحطان، الحرب والحصار على تعز خسائر بمقدورها إعمار دولة!، خيوط، 31، 8، 2023، https://linksshortcut.com/PkCEa

21 أغلبهم وقعوا أسرى وهم يقاتلون في الجبهات الحدودية مع المملكة العربية السعودية (لواء الفتح والتوحيد)، لم تشملهم صفقات التبادل المعتمدة بين الطرفين وفقًا لقاعدة الكل مقابل الكل.

22 مصدر في فريق الوساطة المحلية لتبادل الأسرى والمعتقلين والجثث، تعز، يناير 2025.

23 كيرستن كنيب| صفية مهدي، " هل جندت روسيا يمنيين قسرًا للقتال في أوكرانيا؟"، DW، 8 ديسمبر، 2024،

لذلك لا ينبغي تجاهل الدوافع الاقتصادية على ارتفاع معدل استقطاب الشباب للانضمام إلى الجماعات المسلحة المحلية أو الدولية.

آثار الحرب على النساء والعدالة الجندرية:

طالت التداعيات القاسية للحرب والحصار النساء، وألقت أعباء مضاعفة على عاتقهن، وزادت من معاناتهن، حيث تسببت جماعة الحوثيين بمقتل 358 امرأة، وإصابة 929 أخرى في تعز، تنوعت الإصابات بين القصف والقنص وزراعة الألغام.[24] وبلغت نسبة النساء الحاصلات على حماية خدمات تنظيم الأسرة (10%) فقط، فيما تواجه 5.5 ملايين من النساء في سن الإنجاب تحديات وقيوداً في الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية، في مناطق سيطرة الحوثيين[25]، التي تعتبرها مخالفة لـ "الهوية الإيمانية"[26]، وهو موقف يأتي في سياق القناعات الأيديولوجية للجماعة، التي ترى في كثرة التناسل أمراً مهماً، وتمنع تقييده، ربما لأن الحرب مشروع مستمر في عقيدتها وبالتالي تريد منجماً مفتوحاً من المقاتلين.

تحملت النساء أعباءً إضافية لتوفير تكاليف المعيشة في ظل أوضاع اقتصادية بالغة الصعوبة، وكافحن من أجل إطلاق سراح أقاربهن من المعتقلين والأسرى لدى أطراف الصراع، واضطرت بعضهن إلى بيع مدخراتهن وممتلكات أسرهن، لتوفير الأموال ودفعها إلى قيادات ومسؤولي سجون ومعتقلات مقابل السماح لهن بزيارتهم. [27] لقد شكل العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي أهم التحديات أمام في جهود بناء السلام والتنمية، وأثر خطاب الكراهية والعنف على النساء، خاصة الناشطات في العمل الإنساني وبناء السلام،

24 حصار تعز مأساة إنسانية، مصدر سابق

25 التقرير السنوي الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن، 26 مارس 2024، https://2u.pw/soEYJlHC

26 مواطنة، بيانات صحفية "لحظات من الجحيم!"، ممارسات جماعة أنصار الله (الحوثيين) تقوّض حقوق وحريات النساء بشكل خطير، 8 مارس/آذار, 2022، https://www.mwatana.org/posts/undermine-women

27 مقابلة الباحث مع أحد الوسطاء المحليين لتبادل الأسرى والمعتقلين والجثث، تعز، ديسمبر، 2024.

حيث قيدت الأطراف حركة وتنقل النساء إلا بوجود (مَحْرَم)، وبات واضحاً أنها سياسة تهدف إلى تقويض مشاركة المرأة[28]. كما أثر التشويه الذي لا يزال يمارس بحق الناشطات عبر المنابر ووسائل إعلام أطراف الصراع على النساء، وخاصة منتسبات الأمن، حيث تراجع مدير شرطة المحافظة وألغى قرار تعيين نساء في أقسام الشرطة وإدارات أمن المديريات[29]. مما يعكس مستوى نفوذ وتأثير الجماعات الدينية على السلطات في المحافظة. إن عدم تضمين تداعيات الحرب على النساء ضمن الملفات الرئيسية للمفاوضات يسهم في استمرار حالة التنكر للضحايا وفي مقدمتهم النساء.

الجماعات الدينية في مواجهة الفضاء السياسي والمدني في محافظة تعز

مثلت الأيديولوجيات الدينية الرافعة الأبرز للحرب اليمنية، ليترتب على تنامي جماعات الإسلام السياسي المسلح (الشيعي، السني)، تآكل مساحات واسعة من الفضاء السياسي المدني والثقافي في اليمن بشكل عام، ومحافظة تعز على وجه الخصوص. كان الخطاب الطائفي التحريضي لجماعة الحوثيين المسعِّر للحرب، وما ترتب عليه من خطاب تعبوي مضاد، قد أتى على حساب الفضاء السياسي والمدني في المحافظة. تستخدم جماعة الحوثيين ماكينة إعلامية نشطة تتمثل في القنوات الفضائية والإذاعات الحكومية، إلى جانب تغييرها للمناهج، وإقامتها المستمرة لما تسميه بالدورات التثقيفية التي تخدم خطابها الطائفي، وفي مقابل ذلك، نشأ في مناطق الحكومة الشرعية، داخل معسكراتها المتعددة، حضورٌ وازن للجماعات الدينية المتشددة، التي تستخدم خطاباً متطرفاً، وتعمل على توسيع نشاطها تحت عناوين الجمعيات الخيرية، وأنشطة إحسانية ودينية متعددة، بتمويلات من دول خليجية كما هو الحال مع إنشاء مركز دار الحديث السلفي في منطقة يختل بمديرية المخا، الذي تلقى تمويلاً بمبلغ (207,700) دولار، ومراكز أخرى في مناطق مختلفة من المحافظة.[30]

28 كيسي كومبس & صلاح علي صلاح، " أوزار الحرب على طُرق اليمن"، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية"، 26 يناير 2023، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/19410

29 راشد محمد، "واقع تعامل النساء مع الجهات الأمنية في محافظة تعز", ورقة سياسات عامة، منظمة سياق للشباب والتنمية، ديسمبر 2023، ص11.

30 مشروع بناء مركز إسلامي، جمعية المحسنين التنموية الخيرية، 7 أكتوبر، 2017، https://almohseneen.org/?p=534

إن تنامي الجماعات الدينية والتي تحظى بدعم وتمويل مالي متدفق من جمعيات خليجية سينعكس سلباً على دول الجوار، وخاصة المملكة العربية السعودية التي رغم أنها انتهجت مؤخراً سياسات انفتاح داخلية، إلا أن هذه السياسات الجديدة لم تمنعها –كما يبدو- من دعم وتصدير الجماعات الدينية المتشددة إلى دول الجوار، على الرغم أن ذلك قد يعني اصطدامها مستقبلا بجوارها اليمني الذي يشهد تخصيب للجماعات الدينية، في محيط المملكة يتوزع بين الإسلام السياسي السني والشيعي بطابعه المتطرف والعسكري، ما يتطلب مراجعة جادة من قبل المملكة في التعامل مع الملف اليمني.

خارطة تعز العسكرية.. سلطات متعددة وموارد منهوبة:

سلطات متعددة:

أفرزت الحرب واستمرارها في تعز اضطرار القوى الفاعلة عسكرياً إلى إعادة التموضع –غالباً- بما يعكس حجمها وأوزان القوة لديها، وحجم التدخل والتمويل الإقليمي والدولي الذي تتلقاه. تسيطر قوات الحكومة الشرعية المعترف بها على (16) مديرية من مديريات المحافظة البالغة 23 مديرية، تتوزع بين قوات محور تعز (12) مديرية، وقوات حرس الجمهورية بالاشتراك مع ألوية قوات العمالقة الجنوبية (4) مديريات، و(7) مديريات تحت سيطرة جماعة الحوثيين. وترتبط هذه السيطرة بعدد من الدلالات العسكرية والأمنية، والسياسية، والاقتصادية.

وتسيطر جماعة الحوثيين على مناطق شمال شرق تعز، بما فيها المنطقة الصناعية الأكبر في اليمن (الحوبان)، التي تشكل ثلثي إيرادات المحافظة. وإلى جانب توفيرها مصدراً مربحاً للدخل، تعتبر منطقة الحوبان ذات قيمة استراتيجية نظراً لأنها تشمل شبكة الطرق السريعة الرئيسية التي تربط تعز بصنعاء وعدن، ولهذا السبب كانت الحوبان المحور الرئيسي لجهود خفض التصعيد والتهدئة [31]، وهذا يفسر أيضاً إصرار الجماعة على السيطرة عليها، إلى جانب أنها السيطرة على هذه المناطق مكنتها من تكريس الانقسام السياسي والإداري والمالي،

31 برت سكوب، "تعز: بوابة السلام في اليمن"، مؤسسة ديب روت للاستشارات، يونيو 2020، ص20.

وإحكام سيطرتها على كتلة بشرية كبيرة في المحافظة تفرض فيها أيديولوجيتها وثقافتها، ومناهجها الدراسية الطائفية. وتسيطر قوات محور تعز على مدينة تعز والمرتفعات الجبلية لمديريات صبر والحجرية في الريف الجنوبي للمحافظة التي تشكل أهمية جيواستراتيجية، حيث تنتشر على سلسلة جبلية واسعة واستراتيجية من الناحية العسكرية تغطي شرق تعز والساحل الغربي ومحافظة لحج الجنوبية، وتشكل تهديداً عسكرياً لجماعة الحوثيين، وأفرزت حاجة للتنسيق العسكري مع المكونات العسكرية في المحافظات الجنوبية، وقوات المقاومة الوطنية في الساحل [32].

هذه الأهمية الاستراتيجية لمرتفعات الحجرية تُفسر، ضمن أسباب أخرى، خلفية الصراع بين محور تعز وقائد اللواء 35 مدرع السابق، العميد الركن عدنان الحمادي[33]، الذي كانت قواته تسيطر على المنطقة، وقد عُرف عنه وبعض ضباط اللواء عدم خضوعهم لنفوذ الجنرال علي محسن الأحمر نائب الرئيس السابق، المسنود من حزب الإصلاح. بينما تموضع قوات حراس الجمهورية في مناطق الشريط الساحلي. وعلى الرغم من التقارب النسبي بين المكونات العسكرية في المدينة والساحل، فإن التباين بينهما كان يتعلق بجهة التمويل إلى قبل أحداث حضرموت ديسمبر 2025.

فبينما تستلم قوات محور تعز رواتبها من وزارة الدفاع في عدن، بالريال اليمني، تتلقى قوات حراس الجمهورية (المقاومة الوطنية وألوية العمالقة) دعمها من دولة الإمارات، وتدفع رواتب جنودها بالريال السعودي[34]، ما يعكس حجم التفاوت في الإمكانيات، وعلاقته بالولاء وتلقي الأوامر والتوجيهات، ويجعل أسباب الانقسام واحتمالات الصدام قائمة. كما أن تأسيس ما يسمى بـ(المجلس الأعلى للمقاومة الشعبية)، برئاسة حمود المخلافي، الشخصية الاجتماعية الذي يتمتع بنفوذ لافت على بعض المجاميع العسكرية التابعة لقوات محور تعز[35]،

32 قوات ما يسمى بـ "حراس الجمهوري" التابعة للعميد طارق صالح عضو مجلس القيادة الرئاسي، وقوات ما يسمى بـ "العمالقة الجنوبية" التابعة للعميد عبد الرحمن بازرعة المحرمي عضو مجلس القيادة الرئاسي.

33 العميد عدنان الحمادي أول قائد عسكري يعلن رفضه لسلطة الانقلاب الحوثية، والالتزام بالشرعية الدستورية التي يمثلها الرئيس عبدربه منصور هادي، ويقاتل تحت لوائها.

34 يتسلم أفراد محور تعز راتب شهري مبلغ (56 ألف ريال للجندي)، بما يساوي (25 دولار)، وغير منتظمة، بينما يتقاضى افراد قوات حراس الجمهورية راتب شهري مبلغ (1000 ريال سعودي للجندي)، تدفع شهريًا وبشكل منتظم.

35 هو قائد المقاومة الشعبية في محافظة تعز التي اندلعت أبريل 2015، في مواجهة مسلحي جماعة الحوثي وقوات الرئيس الأسبق علي عبدالله صالح

والمدعوم قطرياً، قد يضيف تشكيلًا عسكرياً جديداً في تعز، لكن من الواضح أن مثل هذه الطموحات قد تراجعت، مع اكتفائه بدعم تلك المجاميع مالياً، وتقديم مساعدات لأفراد في المحور وبعض الجرحى وأسر الشهداء.[36] غير أن احتمالية عودة تلك الطموحات تبقى قائمة. في الوقت الذي كان يُنظَر فيه إلى مجلس القيادة الرئاسي بوصفه فرصة لتوحيد جميع التشكيلات العسكرية تحت قيادة مشتركة، جرى إنشاء تشكيل جديد هو (قوات درع الوطن)، التابعة لرئيس المجلس د. رشاد العليمي،[37] بقوام وقيادة عسكرية سلفية مدعومة سعودياً، تنتشر في بعض المحافظات الجنوبية[38]، ومؤخراً بدأ التجنيد لصالحها في تعز.

إن تعدد التشكيلات العسكرية في تعز يفاقم ممكنات بناء مؤسسة عسكرية وأمنية موحدة، كما أن الطابع الديني والعقائدي المتشدد لهذه التشكيلات يختصم كثيراً من الفضاء السياسي والمدني في محافظة تعز، ويشكل تهديداً للحياة الحزبية والمدنية وقيم المواطنة والحريات العامة وحقوق الإنسان.

الموارد المنهوبة وتنامي اقتصاد الحرب:

إن استمرار الحرب اليمنية لأكثر من عشر سنوات وتدخل أطراف إقليمية ودولية فيها، وعدم إنهائها، ساهم في تعزيز نفوذ التشكيلات العسكرية المتعددة في محافظة تعز وبسط سيطرتها على جزء كبير من الموارد المحلية، وفرض إجراءات وقيود على القطاع الاقتصادي والتجاري، وتوفير فرص للإثراء غير المشروع للقيادات من كل الأطراف، كما أفسح المجال لنشوء ما يُعرف باقتصاد الحرب، المحكوم بخارطة سيطرة، مع أشكال متداخلة ومتقاطعة من المصالح والنفوذ. ففي حين تفرض جماعة الحوثيين سيطرتها على المنشآت الصناعية في الحوبان، وتحصل منها على عائدات الضرائب والزكاة، إلى جانب ما تفرضه من جبايات باهظة على العقارات، والمزارعين، والمنشآت الطبية والتعليمية، واحتكارها لتجارة المشتقات النفطية، وبيع الكهرباء.

36 مقابلة الباحث مع قيادي في محور تعز العسكري، بتعز، ديسمبر 2024.

37 قرار رئيس مجلس القيادة الرئاسي رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٣م، بإنشاء وحدات عسكرية تسمى (قوات درع الوطن)، 29 يناير، 2023، https://presidentalalimi.net/news470.html

38 مقابلة الباحث مع قيادي في محور تعز العسكري، بتعز، ديسمبر، 2024.

تسيطر قوات حرس الجمهورية (المقاومة الوطنية)، على إيرادات ميناء المخا وقطاع الكهرباء،[39] وتخضع تجارة المشتقات النفطية لسيطرة نافذين موالين لها، كما تتقاسم هذه القوات وقوات العمالقة الجنوبية السيطرة على الشريط الساحلي المعروف بكونه من أنشط منافذ تهريب الأسلحة والأدوية والمبيدات، والسجائر، ولعمليات تدفق المهاجرين غير الشرعيين من القرن الأفريقي.

وتعتبر بقية المناطق بما فيها المدينة وجزء كبير من ريف المحافظة الغربي والجنوبي مسرح عملياتٍ لقوات محور تعز، الذي قلصت السلطات المركزية الدعم الذي كان يحصل عليه، ويقاسم الشرطة العسكرية السيطرة على نسبة من الموارد، إذ يضم الطريق الممتد من الحدود الجنوبية للمحافظة إلى المدينة حوالي 38 نقطة تفتيش عسكرية وأمنية رسمية تديرها قوات المحور[40]، وأغلبها تفرض جبايات غير قانونية على شاحنات نقل البضائع، وتقوم بتحصيل مبالغ باهظة على السلع المهربة كالسجائر، والمبيدات، والأدوية، وغيرها.[41]

ناهيك عن فرضهم مبالغ غير قانونية على رسوم خدمات إصدار البطائق الشخصية، وجوازات السفر، والغاز المنزلي، والنفط، وضريبة القات. كما تشكلت شبكة مصالح من النافذين من السلطة المحلية وقيادات عسكرية وأمنية أعاقت إعادة الكهرباء العمومية المدنية واستبدالها بمحطات كهرباء تجارية يفرضون على أصحابها مبالغ ضخمة، يجعلها تُباع للمواطنين بأسعار باهظة، وقد وصلت عدد الشركات التي تبيع الكهرباء للمواطنين في مدينة تعز إلى 14 شركة، وجميعها تمارس نشاطها الاستثماري دون غطاء قانوني.[42]

أنتج هذا الوضع مع توقف المنشآت الحيوية، وكثرة الاختلالات الأمنية، وضعف منظومة إنفاذ القانون، مناخاً طارداً لرؤوس الأموال، وأتاح المجال لنشوء طبقة اقتصادية جديدة من العسكريين والنافذين، تستثمر في العقارات والمصارف، والكهرباء، والمقاولات، والمشتقات النفطية، والأدوية، وتغذي رأس مالها من الاستيلاء على الموارد، وريع التهريب، وتدفقات المال السياسي الخارجي، وتعمل بعيداً عن رقابة القانون.[43]

39 المصدر قيادي في السلطة المحلية

40 كيسي كومبس & صلاح علي صلاح، " أوزار الحرب على طُرق اليمن"، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية"، مصدر سابق.

41 تتوزع النقاط بين قوات محور تعز، اللواء الرابع مشاة جبلي، الشرطة العسكرية، اللواء 35 مدرع، الأمن الخاص، أمن الطرق

42 يحتفظ الباحث بأسماء الشركات

جهود الوساطة المحلية لبناء السلام وادماج العدالة الانتقالية

تشكلت اللجنة الحكومية المحلية لفتح الطرق في تعز، عقب محادثات السلام، التي قادها مكتب المبعوث الأممي في ديسمبر 2015، وباستثناء الاتفاق الأخير لفتح منفذ جولة القصر، في 13 يونيو 2024 وقعت اللجنة عدة اتفاقات مع جماعة الحوثيين، لكن هذه الأخيرة كانت تتنصل منها، وتعيق تنفيذها، وتربطها بالتسوية الشاملة[44]. شكلت هذه اللجنة أساسًا شرعيًا للمفاوضات اللاحقة والوساطات المحلية[45]. ومع ذلك يبقى نشاطها مقيداً بالأجندة الحكومية والمجتمع الدولي في التعاطي مع جماعة الحوثيين،ما يقلل من فرص نجاحها، ويعقد مهامها.

على عكس مبادرات الوساطة المحلية غير الرسمية التي تتمتع بالاستقلالية عن الأطراف، وحققت نجاحات نسبية (تفاهمات)، تمكنت خلالها من حلحلة بعض الملفات العالقة المرتبطة بالنزاع وتداعياته على السلم الاجتماعي. فعلى مستوى عمل مبادرات الوساطات المحلية، تم إنجاز تفاهمات فيما يخص ملف المياه، وعلى صعيد تبادل الجثث، وإطلاق سراح عدد من الأسرى والمعتقلين. كما نجحت لجنة المصالحة والسلم الاجتماعي في حلحلة عدد من قضايا وملفات النزاع في مناطق الحكومة المعترف بها دولياً.

أولًا: «لجنة المصالحة والسلم الاجتماعي»:

تشكلت لجنة المصالحة والسلم الاجتماعي عام 2021، كمبادرة طوعية بصيغة جديدة ومختلفة، إذ تكونت من قيادات المكونات السياسية الرئيسية والفاعلة في محافظة تعز، وتصدرت لمعالجة أحداث الحجرية، عام 2020، بين المكونات العسكرية في إطار محور تعز، والتي سقط فيها أكثر من 24 قتيلاً، ونتج عنها استبعاد وملاحقة عدد من القادة والضباط العسكريين. كما عملت اللجنة على عدد من الملفات، أبرزها ملف الموارد المحفزة للصراع، وملف المخفيين قسراً، والمنازل والمنشآت التي تتواجد فيها مجاميع عسكرية،

43 وثيقة فرض اللواء الرابع رسوم غير قانونية على أسطوانات الغاز، ووثيقة أخرى بيع أراضي وعقارات الدولة في المخا لشركات وهمية
44 برت سكوب، "تعز: بوابة السلام في اليمن"، مؤسسة ديب روت للاستشارات، يونيو 2020، ص37.
45 برت سكوب، "تعز: بوابة السلام في اليمن"، مصدر سابق، ص8.

ونفذت عدة ورش عمل مع مكتب الأوقاف بهدف ترشيد الخطاب الديني، ومع عدد من المكاتب الإيرادية الأخرى، تمخضت عنها معالجات تتضمن إصلاحات في هذه المؤسسات. كما نظمت اللجنة لقاءات مع العميد طارق صالح، عضو مجلس القيادة الرئاسي، وقيادات السلطة المحلية، بغرض توفير مناخٍ من الثقة تتجاوز المخاوف الأمنية والعسكرية، بما يعزز نفوذ السلطة المحلية، وتنسيق التعاون الأمني المشترك.

برعاية من رئيس مجلس القيادة الرئاسي، وبالتعاون مع السلطات المحلية في تعز، سعت اللجنة لوضع معالجات لملف لقضية إشكالية الحجرية، وأسهمت في إيجاد تقاربات بين المكونات العسكرية، وتوجت مساعيها هذه بعقد لقاء جمع قيادات بعض المكونات العسكرية في تعز مع قيادات في المجلس الانتقالي الجنوبي في حينه، نظراً لوجود مخاوف متبادلة بين الطرفين، تتعلق بالملف الأمني والعسكري. واستطاعت اللجنة أن تقارب مفاهيم العدالة الانتقالية من خلال: جبر ضرر عدد من ضحايا أحداث الحجرية، وإطلاق المحتجزين، وإيقاف الملاحقات الأمنية لبعض القيادات العسكرية. وتبنت وثيقة مصالحة تتضمن إعادة المبعدين من المؤسسات المدنية والعسكرية على إثر حرب 1994، و2015، وأحداث الحجرية، وقدمتها إلى رئيس الجمهورية.

كما قدمت اللجنة مقترحات تتضمن إصلاحات وتدابير في المؤسسات الأمنية والعسكرية والإيرادية والأوقاف تسهم في نزع فتيل العنف البيني، وتمنع تكرار الصراع، وتساهم في إصلاح الاختلالات في ملف الجرحى والشهداء. وعلى مستوى حفظ الذاكرة وثقت اللجنة عدداً من البيانات والقوائم بأسماء الضحايا. ولكن لكي تمضي اللجنة قدماً، ولكي تستطيع أن تسهم في إنتاج تجربة محلية متميزة وملهمة في بناء السلام، سيكون على السلطات العليا في الحكومة الشرعية ترجمة كل مضامين الوثيقة المقدمة منها إلى رئيس الجمهورية إلى قرارات رسمية تتضمن جبر ضرر الضحايا وذويهم، وتخفيف حدة التوتر، وتعزيز أداء المؤسسات الرسمية.

ثانياً: منظمة مبادرة مسار السلام :

أنجزت منظمة مبادرة مسار السلام مع شركائها أهم وثيقة برامجية تتضمن خارطة طريق للسلام تشمل جميع الملفات الضامنة لبناء عملية سلام عادل ومستدام تراعي إدماج العدالة الانتقالية ومشاركة واسعة لمختلف المكونات السياسية والقوى المدنية والنساء والشباب، وهي خارطة تُحدَّث سنوياً، نتيجة لمخرجات حوارات ومشاورات واسعة تُعقد مع مختلف المكونات. وتكتسب هذه الوثيقة أهمية وقيمة إضافية لكونها تستند إلى المرجعيات الوطنية المتوافق عليها، والقرارات الأممية ذات الصلة، وإلى قاعدة تمثيلية واسعة. ويحظى ملف تعز مكانة محورية في الملحق الخامس لهذه الخارطة.[46]

في آخر تحديثاتها، وفيما يتعلق بمحور تعز في مسار السلام، تضمنت خارطة الطريق النسوية للسلام عدداً من النقاط، أبرزها:

دعم جهود الوساطة المحلية لإعادة ضخ المياه إلى مدينة تعز، وإنشاء آلية إدارية مشتركة لمؤسسة المياه، تخصيص عائدات المياه لصالح تطوير المؤسسة، تعزيز جهود الوساطة المحلية لإطلاق الأسرى والمعتقلين وتبادل الجثث، تعزيز جهود لجنة المصالحة والسلم الاجتماعي في محافظة تعز،

إنفاذ مضامين وثيقة الصلح المقدمة لرئيس مجلس القيادة الرئاسي من لجنة المصالحة، وتنفيذ برامج تخدم العدالة الانتقالية مثل مشروعات رصد الضحايا وحفظ الذاكرة، تفعيل آليات المساءلة القانونية المدنية والجنائية، وإدراج ملف تعز في أي تسوية سياسية قادمة على المستويات الإنسانية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والتنموية والبيئية والخدمية.

46 منظمة مبادرة مسار السلام، مشروع خارطة الطريق النسوية للسلام في اليمن "الإطار الارشادي"، النسخة الثانية، فبراير، 2023، ص44.

ثالثاً: فريق الوسطاء المحليين:

تشكل الفريق المحلي لتبادل الأسرى والمعتقلين والجثث عام 2016، كمبادرة إنسانية من شخصيات اجتماعية وحقوقية تنشط بحسب علاقاتها مع أطراف النزاع، واستطاع بناء الثقة مع الأطراف المعنية، وإنجاز صفقات تبادل للأسرى والمعتقلين. وقد تطلب إنجاز الفريق لإحدى صفقات التبادل مدة ستة أشهر من التفاوض، واستغرقت صفقة أخرى مدة وصلت إلى عام ونصف. وحتى مع هذه المعطيات، فإنه يمكن القول بتفوق الوسطاء المحليين على الدور الأممي، فمنذ بداية النزاع لم تُعقد سوى صفقة واحدة برعاية الأمم المتحدة، شملت الإفراج عن 1065 أسيراً ومعتقلاً في أكتوبر 2020، بينما فاق عدد المفرج عنهم عبر الوساطات المحلية 9000 شخص[47].

تتميز مفاوضات الوساطة المحلية بكونها تتعاطى مع كل محافظة أو جبهة بشكل منفرد، ما يجعل التواصل مع القيادات أفضل، والتوافق على الأسماء أكثر سهولة، إضافة إلى إشراك وجاهات اجتماعية في عمليات الوساطة[48]. لذلك لا تواجه تحديات كتلك التي تواجه المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة التي قد تصل إلى طريق مسدود. [49]

لا ينحصر دور فريق الوسطاء في ملف الأسرى، بل نجح في إبرام اتفاق بين أطراف الصراع في تعز عام 2018، يتضمن تدخل الوسطاء لانتشال الجثث أولاً بأول في أي موقع، وتسليمها للطرف الذي تتبعه، وأحياناً يتدخل لوقف إطلاق النار، وساهم الفريق بشكل نشط في فتح طريق حيفان، وفي فتح منفذ جولة القصر بالشراكة والتنسيق مع اللجنة الحكومية. كما انخرط الفريق في مبادرة الوساطة التي قادتها مؤسسة شباب سبأ للتنمية لإعادة ضخ المياه من الحوبان إلى مدينة تعز[50]، ولا يزال يبذل جهوداً لتنسيق وتقريب وجهات النظر في عدد من الملفات.

47 راشد محمد مكين العوجري، "تبادل الأسرى.. الوساطة المحلية تتفوق على الدور الأممي"، موقع المشاهد، 4 أكتوبر، 2021، https://almushahid.net/85917/

48 جلسة نقاش مركزة مع عدد من أعضاء فريق الوساطة المحلية لتبادل الأسرى والمعتقلين والجثث، تعز، ديسمبر 2024.

49 صلاح علي صلاح، المفاوضات الأممية لتبادل الأسرى تصل إلى طريق مسدود، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، 10 يونيو، 2021، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/14382

50 جلسة نقاش مركزة مع عدد من أعضاء فريق الوساطة المحلية لتبادل الأسرى والمعتقلين والجثث، تعز، ديسمبر 2024.

تحليل إضافي من الباحث:

فتح طريق منفذ جولة القصر استجابة للضغط الشعبي ولجان الوساطة المحلية بدرجة رئيسية، بالإضافة إلى أسباب عسكرية واقتصادية واجتماعية. وفقاً لعسكريين فإن هذا المنفذ من أسهل المواقع التي يمكن اقتحامها من قبل قوات الحكومة اليمنية، وفتحه يخفف مخاوف جماعة الحوثيين من احتمال قيام الحكومة بالتقدم عسكرياً على طول الطريق المفتوح في المستقبل، وبالتالي له علاقة بتأمينه من أي تصعيد عسكري، والتفرغ لمواصلة هجماته في البحر الأحمر.

اقتصادياً حاجة جماعة الحوثي لتسهيل اخراج العملة القديمة من مدينة تعز، وحاجتهم للعملة الصعبة، حيث ترافق فتح منفذ جولة القصر في تعز مع فتح طريق البيضاء، ومارب، ورضوخ للحملات الإعلامية في مواقع التواصل الاجتماعي التي تقلل من شأن ادعاءات جماعة الحوثي في هجماتها على البحر الأحمر بمبرر تخفيف الحصار عن غزة في الوقت الذي لا زالت تحاصر مدينة تعز، ووفق أحد فريق الوساطة المحلية فإن جماعة الحوثي اشترطت عدم وجود أي رعاية أممية لفتح منفذ جولة القصر، ما يعني رغبة الحوثي بتحسين صورته أمام الحاضنة الشعبية المحتقنة من استمرار فرض الحصار.

العوائق التي أثرت على استمرار جهود لجان الوساطة المحلية:

واجهت مبادرات الوساطة المحلية في محافظة تعز عددًا من التحديات والعوائق الموضوعية التي أثرت في استمرار مساعيها، أبرزها: التصنيف الأول لجماعة الحوثي كمنظمة إرهابية عالمية، ومؤخرًا كمنظمة إرهابية أجنبية[51]، وأحداث غزة، والهجمات التي تشنها جماعة الحوثي على السفن في البحر الأحمر، حملة الاعتقالات التي نفذتها جماعة الحوثي لموظفي المنظمات الدولية والمحلية، وزيادة التضييق على نشاط المجتمع المدني، وتشديد القيود على حرية حركة وتنقل النساء في مناطق سيطرتها، واستحداث الجماعة مزيد من التشريعات التي تنال من استقلالية السلطة القضائية ومزاولة مهنة المحاماة.

---

51 مستند وقائع: الرئيس دونالد ج. ترامب يعيد إدراج الحوثيين على قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية، https://linksshortcut.com/JJgmw

و كما تواجه مبادرات الوساطة عدد من التحديات الذاتية أبرزها: الضعف المؤسسي، محدودية الإمكانيات، غياب الدعم لتغطية تكاليف التنقل والسكن وعقد اللقاءات ونقل الجثث والأسرى، ومن شأن توفر هذه الإمكانات مساعدتهم على تحقيق نتائج أفضل وأسرع.

فرص تنشيط الوساطة المحلية:

- توقف المقترح السعودي لخارطة الطريق للسلام في اليمن منذ اقتراب الانتخابات الأمريكية، تداعيات حرب غزة ولبنان، وسقوط نظام الأسد في سوريا، وقرار الإدارة الامريكية بتصنيف جماعة الحوثي كمنظمة إرهابية أجنبية، وأدى ذلك لمضاعفة الحصار الخارجي، وتنامي الاحتقان الداخلي، مما يوفر مناخ جديد لاستئناف جهود الوساطات المحلية.

- ميل المملكة العربية السعودية للسلام في اليمن دون عمل عسكري، لما يمثله من تهديد لرؤية المملكة 2030، والمصالح الاقتصادية الإماراتية.

- الضربات الأمريكية البريطانية والاسرائيلية على المنشآت العسكرية والمدنية الواقعة في مناطق سيطرة الحوثي.

- نجاح الوسطاء المحليين في إطلاق عدد من الأسرى والمعتقلين سابقًا دون رعاية أممية،

- نجاح مبادرات الوساطات الشبابية في مدينة تعز في توثيق هويات الجثث، وإعداد دليل تعريفي بالطرق المغلقة في محافظة تعز[52]، وهو ما يوفر قاعدة معلوماتية ولوجستية تدعم جهود الوساطة المحلية.

51 مستند وقائع: الرئيس دونالد ج. ترامب يعيد إدراج الحوثيين على قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية، https://linksshortcut.com/JJgmw

- وجود مبادرات محلية شبابية ونسوية متحمسة للوساطة في الملفات الخدمية والإنسانية، خاصة ملف المياه والصرف الصحي الذي تقوده مؤسسة شباب سبأ للتنمية، مع الاستعدادات المبدئية من طرفي النزاع لفتح مزيد من الطرق، وتسهيل عمل الإدارة المشتركة لضخ المياه من الحوبان إلى مدينة تعز، وتأمين وصول المقاول الخاص بتأهيل شبكة الصرف الصحي التي تمر عبر مناطق التماس الشرقية.[53]

- التفاعل الإيجابي للسلطات المحلية والعسكرية للطرفين، وإبداء دعمها لجهود وساطات محلية تتعلق بملف المياه والصرف الصحي، وتبادل الأسرى والمعتقلين والجثث، ومبادرة جماعة الحوثي بإطلاق عدد من الأسرى من طرف واحد بينهم عشرات من محافظة تعز.

مقاربات عملية بناء السلام في محافظة تعز:

إن مقاربة بناء عملية السلام في محافظة تعز، وتفكيك حصارها، في ظل تصلب جماعة الحوثي، تتطلب العمل ضمن ثلاثة مسارات وجملة من الإجراءات بما يحدث اختراقات تساهم في هذا المسعى، وتعمل على إضعاف مفاعيل ضغط جماعة الحوثي في استخدام الحصار كورقة ضغط ومساومة في إطار التسوية الوطنية الشاملة.

المسار الأول: الموارد المحلية فتيل الصراع وحافز للسلام:

لطالما كانت الموارد المحلية المنهوبة واحدة من أبرز مسببات الصراع والانقسام البيني الذي ساهم في مضاعفة آثار الحصار على السكان، وشكل إعاقة لاستعادة نشاط مؤسسات الدولة، ومن ثم تدني الخدمات العامة. ينبغي إعادة النظر في تحويل الموارد المركزية المحلية من فتيل الصراع إلى حافز للسلام، من خلال العمل على الآتي:

52 جلسة النقاش المركزة مع المبادرات الشبابية، تعز يناير 2025

53 مقابلة الباحث مع قيادي في محور تعز العسكري، تعز، ديسمبر 2024.

اولًا: تحييد الجيش والأمن من التدخل في الموارد، وإخلاء بقية المنشآت العامة والخاصة من التواجد العسكري، وتمكين السلطة المحلية من استعادة نفوذها على الأوعية الايرادية وتعزيزها وفق آليات شفافة، وتفعيل الأجهزة الرقابية وضمان احترام القضاء ودعم المبادرات النسوية والشبابية للرقابة على أداء السلطة المحلية، وتتحمل السلطات المركزية تحسين أوضاع منتسبي الجيش والأمن من الميزانية المركزية وتلبية احتياجات المؤسستين بصورة منتظمة، على أن تساهم السلطة المحلية بدعم المؤسستين بصورة استثنائية ووفقا لآليات شفافة وبما يخدم الأغراض الأمنية نظر لتلازم الملف التنموي مع الأمني بأبعادها الشاملة.

ذلك أن بقاء هذا الملف دون معالجات جادة تقوم بها السلطات المحلية والمركزية يجعله ملف يغذي مزيد من الصراعات وخلق مزيد من الصراع بين السلطتين. كما يتطلب الأمر انخراط فاعل من قبل القوى السياسية والمدنية في معالجة هذا الملف ومقاربته بصورة موضوعية.

ثانياً: إغناء خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2024-2026 بمشاريع مأسسة السلام والتغيرات المناخية والطاقة النظيفة والمشاريع الخدمية الكبرى والاقتصادية الإنتاجية التي تسهم في امتصاص البطالة وإعادة تأهيل وإدماج ضحايا الحرب، وحوكمة وأتمتت الخدمات والموارد، وإيجاد آليات تعزيز التوافق والشراكة وتأنيث وتشبيب مكاتب السلطة المحلية، واستغلال الموارد المرصودة من المانحين لدعم مبادرات المصالحة وتشكيل لجان وساطة لمعالجة مشاكل الخدمات، وتمكينهم من إيجاد حلول ابتكارية لعملية السلام.

ثالثاً: تكثيف جهود بناء مقاربات في إطار مكونات الشرعية في محافظة تعز من جهة والمكونات الجنوبية من جهة أخرى، بما يخدم بناء سلام في إطار هذه المكونات على طريق تعزيز نفوذ السلطات القانونية للحكومة، وإزالة مخاوف الأطراف منعا لمزيد من الانقسامات واحتمال الصدامات المسلحة أو إعاقة عمل السلطات.

المسار الثاني: ساحل تعز كمدخل لتفكيك الحصار وتنمية المحافظة:

إن تجاوز ما ترتب على الحصار الذي تفرضه جماعة الحوثي يتطلب العمل على المقومات التنموية الاستراتيجية التي يتمتع بها ساحل المحافظة، وذلك من خلال تأهيل ميناء المخا بمواصفات فنية تؤهله للحصول على رخصة الأمن والسلامة الدولية، وضمن مواصفات بيئية ملاحية، وترتيبات للبنية التحتية اللازمة لأمن السفن، لاعتماده نقطة ملاحية ضمن قائمة السفن الدولية[54]. إضافة إلى ضرورة التوجه الاستراتيجي والجاد لمعالجة أزمة شحة المياه في تعز كإشكالية إنسانية وتنموية من خلال استئناف مشروع تحلية مياه البحر في محافظة تعز، ورصدت له سابقًا (حكومة الوفاق 2012 – 2014)، مبلغ (270,000,000) دولار[55]،

والعمل على مشاريع الطاقة المستدامة والنظيفة وذات الأثر البيئي، من خلال استثمار البيئة المناخية الملائمة في مديرية المخا، لإنتاج الكهرباء النظيفة عن طريق الرياح، بما يسهم في تخفيف الأعباء المالية للكهرباء التجارية، إضافة لتوسيع مطار المخا وتأهيله لاستقبال الرحلات الجوية، بما يخفف أعباء السفر عبر مطارات عدن وحضرموت، ذلك أن من شأن هذا التوجه سحب البساط من اقتصاد الحرب الطارئ، وتعزيز الموارد المحلية، وحماية البيئة والحد من مخاطر التغييرات المناخية.

توجه الحكومة الشرعية لتصميم مثل هذه المشاريع الخدمية في إطار استراتيجية تنموية شاملة من شأنه تفكيك الحصار، وذلك لأنه يمنحها تفوقا في تقديم الخدمات الحيوية التي يحتاجها المواطنين الواقعين ضمن مناطق سيطرة جماعة الحوثي، الأمر الذي سيمنح عملية بناء السلام وتفكيك الحصار زخم شعبي في هذه المناطق تحديدا، إذ أن سهولة الوصول إلى هذه الخدمات وفتحها آفاق جديدة للمواطنين سيجعلهم يتدفقون تجاهها.

54 مقابلة الباحث مع موظف حكومي رفيع في وزارة النقل، ديسمبر 2024.
55 مقابلة اجراها الباحث مع وزير المياه في حكومة الوفاق الوطني الأستاذ عبدالسلام رزاز، تعز، ديسمبر 2024.
56 برت سكوب، "تعز: بوابة السلام في اليمن"، مؤسسة ديب روت للاستشارات، يونيو 2020. ص46.

ومثلما يتطلب العمل على هذه المقاربات الاستراتيجية معالجة العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، سيمنح عملية السلام ارتباط وثيق بالمصالح الحيوية ذات الصلة باحتياجات الناس، مما يعطيها بُعدا تنمويا ومضمونا بيئيا أيضا، كما سيكون بمثابة إعلان انتهاء الحرب وبدء مشاريع إعادة الإعمار والتنمية، إلى جانب كونه مدخلا مهما ضمن الحاجة الملحة لمعالجات جبر الضرر للمناطق الساحلية التي تعرضت للإهمال والتهميش لعقود.

وعلى أهمية التفكير والبدء في التخطيط لهذا التوجه سيكون من المهم أيضا إدراج حماية المصالح والخدمات والبنية التحتية القديمة أو التي سيتم انشائها في أي وقت ضمن أي عملية مفاوضات قادمة، بما يكفل تحييدها عن النزاع المسلح، وتأمينها من أي عمليات عسكرية أو استخدامها لهذه الأغراض.

المسار الثالث: الوساطة المحلية تحفيز القوة الناعمة لعملية السلام:

دائمًا ما كان الوسطاء والنشطاء المحليون المحرك الرئيسي لجهود صنع السلام في تعز، حتى في ظل عدم دمجهم بشكل كاف في الجهود على المستوى الوطني والدولي[56]، وعدم شمول مبادراتهم بتدخلات الجهات الداعمة والممولة لبرامج ومشاريع بناء السلام، ومع ذلك ظلوا يلعبون دوراً حاسماً في إحداث اختراقات في مواقف الأطراف خاصة المتعلقة بالملفات الإنسانية والخدمية من خلال جهودهم ومشاركتهم المباشرة في عمليات صياغة المقترحات والتفاوض عليها.

وأثبتت التجارب فاعلية الوساطة المحلية وتأثيرها لقربها من المجتمع، وتبنيها ملفات تعكس احتياجات حقيقية للسكان، إضافة لقدرتها على التواصل مع الأطراف، وفهمها الأفضل للسياقات المحلية الذي يمنحها قدرة على التواصل وإجراء التفاهمات.ومن المهم أن التشديد هنا على أن الاعتماد على جهود مبادرات الوساطة المحلية غير الرسمية هذه، خاصة في ملف المياه والصرف الصحي والنظافة، ومأسسة عملها وهياكلها، مع تطعيمها بالعناصر النسائية،

وتأمينها بالدعم اللازم لتسهيل تحركاتها، والدفع بأنشطتها قدمًا، أمرا يجب أن يؤخذ بجدية ضمن عملية مسؤولة ومخطط لها تتطلب أيضا حصول هذه المبادرات على غطاء سياسي واعلامي قوي لا يتأثر بأي توترات أو تصعيد لأطراف الصراع داخلي أو خارجي.

الحلول المقترحة:

الخيار الأول الحسم العسكري:

على الرغم من توافر عدد من المقومات المؤهلة لخيار الحسم العسكري في محافظة تعز لصالح الشرعية، إلا أن هذا الخيار يصطدم بعدد من التحديات، إذ يتطلب إنجاز تنسيق عملياتي بين القوات المتعددة في إطار الشرعية، وفتح جبهات عسكرية أخرى مع الحوثي خارج تعز، وهذا شرط غير متوفر حتى الآن بما يضمن انجاز الحسم النهائي.ناهيك أن المكونات العسكرية للشرعية بمحافظة تعز يرتبط قرارها الفاعلين الإقليميين، تحديدًا المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات إلى ما قبل انسحابها في ديسمبر 2025 بطلب من الحكومة اليمنية، وتراجع هؤلاء الفاعلين في تحريك الجبهات العسكرية، يدل على ذلك توجه المملكة العربية السعودية نحو التهدئة مع جماعة الحوثي، وميلها للحل السياسي؛ كون استمرارها في الحرب يمس أمنها واقتصادها القومي، ويزيد من تأثير هجمات الحوثي على مصالحها الاقتصادية، ورؤية 2030.

من جهة أخرى عدم قبول الحوثي بتسليم مناطق سيطرته، لما تمثل له من مورد مالي كبير، ناهيك أن السيطرة على قطاع سكاني يشمل سبع مديريات يساعد في منع تحول هذه الكتلة السكانية إلى خزان بشري رافد للمكونات العسكرية المناوئة، إضافة لما يمثله ملف تعز من ورقة تفاوضية مهمة للحوثيين على المستوى الوطني. من جهة أخرى لا توجد مؤشرات لأي عمل عسكري لجماعة الحوثي خارج مناطق سيطرته في تعز، والتمدد في مناطق جديدة، لأسباب تتعلق بالكلفة الباهظة التي سبق أن دفعها في محاولاته السابقة التي شكلت له استنزاف، غير أن بقية مديريات تعز لا تشكل اغراء لجماعة الحوثي باستثناء المديريات الساحلية، وهي مديريات تتموضع فيها قوات عسكرية كبيرة.

الخيار الثاني: عملية سلام وطنية:

انجاز عملية سلام على مستوى وطني بين أطراف الصراع تشمل إنهاء حصار تعز، وقيام سلطة يمنية قانونية موحدة على أنقاض مظاهر الحرب والانقسام، وعلى أساس المرجعيات التوافقية كمخرجات الحوار الوطني الشامل هو خيار غير وارد على الأقل خلال الفترة الحالية أو على المدى القريب أو المتوسط، ناهيك عن أن الخيارات والمفاوضات المشابهة سابقًا لم تتضمن ملف تعز بعدالة وشمولية، وآخرها خارطة الطريق السعودية. وما يستبعد هذا الخيار وجود عدد من المعطيات أبرزها أن المكونات العسكرية لم تستطيع منذ تشكيل المجلس الرئاسي قبل أكثر من أربعة سنوات أن تكون وحدة متجانس تخضع لوزارة الدفاع، الأمر الذي يجعل وجود جهاز أمني وعسكرية موحد على المستوى اليمني أكثر تعقيداً. وما حدث من انطلاق عملية توحيد القوات العسكرية والأمنية في فبراير 2026 يبقى محصوراً في إطار الشرعية والتي يطمح من خلالها توحيد كل مكونات الشرعية العسكرية تحت إطار وزارة الدفاع في الحكومة المعترف بها دولياً.

الخيار الثالث عملية سلام محلية:

إن تصميم عملية سلام محلية واقعية تراكمية تتطلب العمل على ثلاثة مستويات:

<u>المستوى الأول:</u>

يتطلب أن تمضي مقاربات الشرعية في بناء السلام الداخلي بمحافظة تعز بما يعزز سيادة ونفوذ السلطة المحلية وبما يمنع احتمالية أي صدامات بينية، مع تحييد الموارد عن تدخلات الجيش والأمن في سياق معالجات حقيقية تحسن أوضاع المنتمين للمؤسستين وتلبية احتياجاتهم بصورة منتظمة، ويرافق ذلك تبني حزمة إصلاحات في المؤسستين، إلى جانب ضرورة بذل جهود مع المكونات العسكرية في المحافظات الجنوبية لبناء تفاهمات بينها وبين سلطات تعز وخاصة فيما يتعلق بالشق الأمني والعسكري، إضافة إلى أن تفكيك حصار تعز وتنميتها استراتيجيا هو باستثمار المقومات الحيوية والتنموية المتاحة للمحافظة.

المستوى الثاني:

الدفع نحو حلحلة القضايا والملفات الخدمية مثل المياه والصرف الصحي، والنظافة والبيئة، والتي تمثل مصالح مشتركة للطرفين، وتحقق مكاسب للسلطتين على مستوى الحاضنة الشعبية ولا تختصم من نفوذ وسلطة أطراف الصراع. مع تصميم آليات إدارية مشتركة في هذه المؤسسات الخدمية، بالبناء على تجربة الوساطة في ملف المياه التي تقدم مؤشر إيجابي ويمكن البناء عليه. هذه الملفات تمثل بناء جسور ثقة تسمح لاحقًا بتراكم التجارب والخبرات، وبناء تفاهمات حول ملفات خدمية وتنموية استراتيجية مثل تأمين عمل مطار المخا، وإعادة تشغيل مطار تعز الدولي، وتطوير ميناء المخا، وإنجاز المشاريع التنموية الكهرباء الرياح وإعادة إحياء مشروع تحلية مياه تعز، وتأمين هذه المنشآت الإنسانية من أي عمل عسكري، على أن تشمل المصلحة من هذه الخدمات كل أبناء المحافظة.

وبناء تفاهمات في هكذا ملفات، لن يختصم من نفوذ وسلطة أي طرف، وتموضعه العسكري، وهو ما يقتضي إدراج مثل هذه الملفات ضمن تفاهمات محلية لبناء السلام، وصياغتها ضمن إطار تفاهمي يستوعب مصالح الأطراف، وبما يعطل أي حوافز لعمليات عسكرية على هذه المنشآت. (تم تضمينه بشكل أكثر تفصيلا سابقا وبالتحديد في المسار الثاني من مقاربات عملية بناء السلام في محافظة تعز).

المستوى الثالث:

حلحلة ملف الحصار المفروض من جماعة الحوثي، والذي سيأخذ منحى تفاوضي بشقه الإنساني، وهو المتاح حاليا في ظل بقاء الشق السياسي مؤجلا، بحيث يستند على جهود المبادرات المحلية وتنطلق من القضايا الإنسانية التي تشكل مصالح مشتركة لأطراف الصراع كـ (ملف الأسرى والمعتقلين، والجثث، وإزالة الألغام، وفتح مزيد من الطرق)، ويرافق ذلك تعاون أمني بين الطرفين في تسليم المطلوبين أمنيًا والفارين من وجه العدالة في القضايا الجنائية، وعدم تحول أي طرف إلى ملاذ للمطلوبين أمنيًا.

إن المضي في هذه الخيارات سيجعل التوجه نحو تفكيك الحصار بأقل كلفة ومن دون تضحيات خياراً منطقياً، كما أن تقوية جهود السلام المحلية ومأسستها ستجعلها حتماً ملهمة لليمنيين في بقية المحافظات.

التوصيات:

للسلطات المحلية والأمنية والعسكرية والأحزاب السياسية في محافظة تعز:

- تشجيع جهود ومبادرات الوساطة المحلية للسلام في الملفات الخدمية وابدأ مرونة في إيجاد إدارات مشتركة في بعض المؤسسات الخدمية

- تعزيز جهود المقاربات بين المكونات العسكرية في إطار الشرعية في محافظة تعز لتحفيزها على بناء المزيد من التقاربات والتنسيق والتعاون الأمني والعسكري المشترك وبما يعزز سيادة السلطة القانونية للسلطة المحلية على أن يراعى في التعيينات للقيادات الأمنية والعسكرية اختيار كفاءات جادة ومطمئنة لكل الأطراف، وتتوج هذه التفاهمات بصدور قرارات من رأس هرم السلطة المحلية.

- استمرار الأحزاب والمكونات السياسية في المحافظة بدعم جهود لجنة المصالحة والسلم الاجتماعي، وتشجيع مبادرات الوساطة المحلية ومنحها الغطاء السياسي والإعلامي بما لا يؤثر على هذه الجهود في حال حدوث أي تحولات في المشهد المحلي والوطني والدولي، يدفع باستئناف العمليات العسكرية، على اعتبار أن مبادرات الوساطة المحلية لا تؤثر على مشروعية أي طرف سياسي.

- إخلاء بقية المنشآت العامة والخاصة من التواجد العسكري، واستعادة المرافق الحكومية لوظائفها.

- توجيه جهود المانحين في تنفيذ مشاريع إعادة تدوير النفايات، والطاقة النظيفة، وازالة الألغام ومخلفات الحرب من الطرقات والأراضي الزراعية حتى يسهل على المزارعين إعادة استصلاح الأراضي الزراعية.

للحكومة المعترف بها ومجلس القيادة الرئاسي:

- استكمال عملية توحيد القوات العسكرية والأمنية تحت مظلة وزارتي الدفاع والداخلية للحكومة الشرعية.

- معالجة أوضاع المقصين المدنيين والعسكريين والأمنيين والمتقاعدين قسراً من أبناء محافظة تعز على ذمة حرب 94 ، والمسرحين من وظائفهم في المحافظات الجنوبية منذ سبتمبر 1990، و أحداث 2015 وما تلتها.
- تحسين أوضاع الجيش والأمن وانتظام رواتبهم وتوفير احتياجاتهم الأساسية، مع تنفيذ حزمة إصلاحات في المؤسستين على أسس قانونية ووطنية.

- انتهاج سياسات توجيه معنوي تعزز قيم الوطنية اليمنية والنظام الجمهوري وسيادة القانون لدى منتسبي القوات العسكرية والأمنية وتجريم الخطاب الشعبوي الديني المذهبي الطائفي.

- التسريع بتنفيذ توجيهات رئيس مجلس القيادة الرئاسي بتشكيل لجنة الشهداء والجرحى العسكريين والأمنيين والمدنيين، لتصحيح وتصويب أي اختلالات في هذا الملف.

- إدراج ملف حصار تعز بأبعاده الحقوقية والإنسانية والتنموية والسياسية والاقتصادية المختلفة ضمن أي مفاوضات واتفاقيات سلام قادمة.

- اتخاذ إجراءات رسمية صارمة لمنع تجنيد المقاتلين الشباب للقتال في روسيا أو أوكرانيا أو أي دول أخرى، من خلال مكاتب العمل التي تنشط خارج البلاد.

- تعزيز صلاحيات السلطة المحلية على أساس الشرعية السياسية التوافقية والمركز القانوني للدولة.

- تقديم الحكومة ومجلس القيادة الرئاسي الدعم اللازم لهيئة موانئ البحر الأحمر.

- التسريع بتنفيذ مشروع محطة كهرباء تعز، والمشاريع التنموية والخدمية الاستراتيجية، والتخطيط الحضري لمديريات الساحل بناء على المقومات الاقتصادية والتنموية من منظور بيئي، باعتبار مديريات الساحل مدخل لتفكيك حصار تعز.

- إدراج المشاريع الحيوية والإنسانية في محافظة تعز كالموانئ والمطارات والمنشآت الاستراتيجية ضمن أي عمليات مفاوضات وخرائط سلام، بما يضمن تحييدها عن الاستهداف العسكري في سياق تحييد مختلف المنافذ والموانئ البرية والبحرية والجوية في اليمن.

للفاعلين الإقليميين:

- إيقاف دعم الجماعات المسلحة والجماعات الدينية المتطرفة، واتباع إجراءات مشددة لتدفق الأموال تحت يافطات مشاريع إحسانية بما يضمن عدم توظيفها في دعم وتعزيز نفوذ الجماعات الدينية المتطرفة وتنامي نفوذها.

- إيقاف إنشاء التشكيلات المسلحة، وأي دعم أو تمويل لأي تشكيلات عسكرية خارج مؤسسات الدولة.

- إنشاء صندوق جبر الضرر الفردي والجماعي وتعويض ضحايا الحرب في محافظة تعز.

- إعادة إعمار المنشآت والمؤسسات العامة والخاصة التي دمرتها الحرب في المحافظة.

- تبني مشاريع تنموية واقتصادية مستدامة تعزز الصمود والاستقرار المجتمعي بما في ذلك المشاريع التنموية الإنتاجية، والخدمية لتحلية المياه، ومحطات كهرباء الرياح، وتوسعة وتأهيل ميناء المخا واستكمال تأهيل مطار تعز وتشغيله وتأمينه.

للمجتمع الدولي والمانحين ومكتب المبعوث الأممي:

- تحييد المنشآت الحيوية عن الصراع، واتخاذ إجراءات عقابية ضد أي طرف يمارس عمليات عسكرية تستهدف المنشآت الإنسانية والأعيان المدنية والحيوية كالمطار، والميناء، والكهرباء وغيرها.

- تزويد النقاط العسكرية في منافذ الطرقات التي تم فتحها بتقنيات رقابية تسهل وتسرع من مرور المسافرين من مناطق الحوبان إلى مدينة تعز.

- تخصيص دعم كافٍ لجهود ومبادرات الوساطات المحلية في بناء السلام ومأسستها بما يضمن استمراريتها، وتمويل برامج ومشاريع تتعلق بحفظ الذاكرة.

- توجيه المنح والتدخلات الإنسانية والتنموية وفق منظورات تراعي النهوض بالتعليم العام بمختلف مستوياته.